الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
فرع باريس
القطاع الداخلي

ذكرى خالدة

أن يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٩ سيبقى يوما خالدا في تاريخ حركة التحرر الوطني بالمغرب. و ذلك بميلاد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لاكمال مسيرة التحرر الوطني و انقاذ الثورة الوطنية المجهضة بعد الاستقلال الشكلي ناشرا لتواطؤ الاقطاع مع الاستعمار الجديد و البورجوازية الكومبرادور الدخيلة.

مع حلول ٢٥ يناير ١٩٧٣ تحيي الذكرى الرابعة عشر من تاريخ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و تقف لتسجل معركة نضال أربعة عشر سنة بجانب الجماهير الشعبية الكادحة لتحقيق مطالبها في بناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي و تقويض الهياكل الشبه اقطاعية الشبه استعمارية التي تعاني من مساوئها الجماهير الكادحة.

مع طول هذه الذكرى الخالدة يعيش المغرب حالة تصاعد الارهاب و القمع بأساليب أشد ضراوة لا يمكن وصفها بغير الفاشستية، في القمع و الاضطهاد و الاختطافات و الاغتيالات ليست جديدة بالنسبة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية فقد عانى مناضلوه و قادته مختلف أنواع التعسفات و الاعتقالات منذ تأسيسه و تموجت هذه الاضطهادات "بانقلاب الفصر" المكشوف في ماي ١٩٦٠ أتبعتها عدة أنواع من القمع بمختلف الانواع ابتداء من تدبير المؤامرات و المحاكمات ضده مرورا من مؤامرة ١٦ يوليوز ١٩٦٣ الى اختطاف و اغتيال المناضل المهدي بن بركة في أكتوبر ١٩٦٥ الى محاكمة مراكش الكبرى في ١٩٧١ التي سبقتها عدة محاكمات و اختطافات و تعذيب متنوع و أخيرا الى استعمال أسلوب جديد فاشستي في الارهاب عن طريق الطرود البريدية المفخخة التي انفجرت احداها في الرفيق المناضل محمد اليازغي و التي كادت أن تؤدي بحياته و نجى من خطرها الرفيق عمر بن جلون و الرفيقان معا عضوان في اللجنة الادارية الوطنية الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

ان التضحيات التي يقدمها مناضلو الاتحاد الوطني سواء في السجن أو في المعتقلات السرية لن تكون الا شعلة في طريق النضال التي عاهد الحزب السير فيها لتحقيق مطالب الجماهير الكادحة في نزع حقها في الحرية و القضاء على كل مظاهر استغلال الاقطاع و البورجوازية التجارية و العقارية و الاستعمار الجديد و عملاءه.

ان ١٤ سنة تسجل النضال المستميت للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في سبيل فرض تغيير الهياكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

في الميدان السياسي ما فتئ الاتحاد الوطني يطالب باعطاء السيادة الكاملة للشعب في ضرورة حكم نفسه بنفسه عن طريق انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور شعبي للبلاد يضمن تحقيق الارادة الشعبية في بناء مجتمع ديمقراطي شعبي. هذا المطلب المبدئي الذي طرحه الاتحاد الوطني عن طريق مجلسه الوطني بتاريخ ٤ أبريل ١٩٦٠. و لم يتنازل عنه و يضعه كمبدأ سياسي للتيلم بأية خطوة أولى و ذلك في كل المناسبات. و أكده أخيرا عن طريق اللجنة المركزية بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٧٢. هذا المجلس التأسيسي الذي لن يكون الا خطوة أولى في فرض التغييرات الجذرية يجب أن يتم في ظروف تضمن فيها الحريات العامة بعد اصدار عفو عام

و شامل و ضمان حرية التعبير و الرأى و التنظيم .

و في الميدان الاقتصادى و الاجتماعي ان اختيارات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اختيارات ثورية مبنية على أساس التغيير و تصفية الهياكل العتيقة الشبه الاقطاعية الشبه الاستعمارية و بناء مجتمع اشتراكي تضمن فيه الكرامة الانسانية و القضاء على كل مظاهر الاختيارات الرأسمالية و تخليص الجماهير الكادحة المسحوقة من كبت سيطرة الرأسمال الفيدالية .

ان ضرورة التغيير الجذرى هو الكفيل بحل كل القضايا فمشكل الديمقراطية و مشكل التعليم و المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية لن تجد لها حلولا الا في اطار هذا التغيير الجذرى المبني أساسا على الإشتراكية العلمية .

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذى يمثل استمرار حركة التحرر الوطني بالمغرب و الامتداد الطبيعي لحركة التحرر العالمي ظ فتره خلال نضاله الطويل يقف بجانب قوى التحرر في العالم ضد الامبريالية العالمية بكل أشكالها و ضد كل مظاهر الاستعمار الجديد يقف بجانب شعب فيتنام البطل و كل شعوب جنوب شرق آسيا ضد الامبريالية الامريكية و يقف بجانب كل الشعوب المضطهدة في العالم من قبل الاستعمار بكل أنواعه .

و بجانب قوى التحرر في العالم يقف الاتحاد الوطني ضد الصهيونية العتيقة المغتصبة لفلسطين و الوطن العربي .ان الاتحاد الوطني يعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية و أن حق الشعب الفلسطيني في استرجاع أرضه السليب لبناء دولة فلسطينية ديمقراطية أمر لا نقاش فيه أن الاستعمار الصهيوني الاستيطاني يجب أن يزول كما هو الامر بالنسبة للاستعمار الاسباني في الاراضي المغربية المغتصبة (الصحراء المغربية ، وادى الذهب سبتة و مليلية) .

ان نضال الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لفرض اختياراته الثورية قد شطى عدة واجهات بجانب الجماهير الشعبية في مختلف الميادين لفرض مطالبها العادلة داخل منظماتها الجماهيرية النقابية الطلابية و الثقافية و تعرض مناضليه في سبيل ذلك لمختلف انواع الاضطهاد لكن ظلوا صامدين و واجهوا كل أساليب القمع من طرف الحكم الرجعي أو من طرف المتعاطفين في سبيل تحقيق اختيارات الحزب الثورية و فضح عناصر الانتهازية و البيروقراطية .

و جاءت الفاوة التصحيحية مع قرارات ٢٠ يوليوز ١٩٧٢ لتعيد للاتحاد الوطني للقوات الشعبية نفسه الثورى و لتجعل حد لعناصر التجميد و البيروقراطية ، و لتؤكد مدى التحام الجماهير الشعبية الكادحة باختيارات الحزب الثورية و ضرورة الحفاظ عليها و تحصينها .

ان احياء ذكرى تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لمناسبة جديدة للتأكيد على التصميم على الاستمرار في درب النضال لتحقيق الاختيارات الثورية و لفرض تغيير الاوضاع تغييرا جذريا و التنديد بكل أساليب و مظاهر القمع و الاضطهاد المسلط على الحزب و على مناضليه و على كل العناصر التقدمية .

و في وقت احياء هذه الذكرى يالع علينا الحكم الاقطاعي بالمغرب بقرار حل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغرب و التي يعتبر مناضلوا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من قواعده الاساسية يتقدمون كل امكانياتهم للدفاع على خط التقدمي و التزامه بقضايا الجماهير الكادحة . اننا نؤكد من جديد شجب هذا القرار الجائر و نطالب بالغائه و ندعوا كافة القوى الحرة بالتجنيد و العمل على فرض الغاءه و فرض تحقيق اختيارات الخدمة العتيدة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغرب في خلق جبهة شعبية ديمقراطية في اطار تغيير شامل . و نؤكد أن حملات القمع و الارهاب لن تزيد الجماهير الكادحة الا صمودا في المعركة و تصعيدا لاساليب النضال لتحقيق الاختيارات الثورية التي يناضل من أجلها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية خلال أربعة عشر سنة لبناء مجتمع اشتراكي .

عاش ذكرى ٢٥ يناير
عاش الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
و النصر لشعبنا الكافح
اللجنة الاتحادية المغربية
فرع باريس
٢٥ يناير ١٩٧٢